البرشامة

في

الاقتصاد

موقع ايجى فاست التعليمي

ثانوية عامة

2017

الفصل الأول "الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية"

علم الاقتصاد: هو العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد للوصول إلى أقصى إشباع ممكن للحاجات.

• أهمية دراسة علم الاقتصاد:

- لأن المشكلة الاقتصادية أصبحت تتصدر اهتمامات الرأي العام في كل الدول .
- ضرورة حيوية لكل مواطن حتى يستطيع متابعة الأحداث والتطورات.
- لأنه يبحث بشكل منظم في كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية.

*** المشكلة الاقتصادية قديمة قدم العالم .. علم الاقتصاد علم حديث النشأة نسبياً.**

*** عناصر المشكلة الاقتصادية حاجات متعددة وموارد محدودة.**

• الحاجات : هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه للقيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور وبالتالي إشباع حاجاته. **وتنقسم إلي :**

أ) **الحاجات الأولية:** لازمة لحفظ وجود الإنسان واستمرار حياته مثل الغذاء والملبس والمأوى.

ب)**حاجات ثانوية :** نفسية واجتماعية متعلقة بالوسط الحضاري الذي يعيش فيه الإنسان وقد تكون فردية أو جماعية مثل (الصحة – التعليم – الأمن – العدالة).

خصائص الحاجات :

١) **قابليتها للإشباع :** استخدام الوسائل المناسبة يؤدي إلى زوال الشعور بالحرمان.

المنفعة الحدية : هي تناقص الشعور تدريجياً مع زيادة الوحدات المستخدمة مثل الكوب الأول من الماء يفوق الكوب الثاني والثالث.

٢) **التنوع وقابليتها للزيادة المستمرة :** فكلما نجح الفرد أو المجتمع في إشباع عدد معين من الحاجات ظهرت حاجات جديدة تحتاج لإشباع.

٣) **التطور :** تتطور حاجات الإنسان بصورة مستمرة فكل مرحلة عمرية لها احتياجاتها وكل وسط حضاري له احتياجاته .. فحاجات الإنسان في الريف غير المدن.

٤) **التجدد :** فكلما أشبع الإنسان حاجة معينة تولدت مكانها حاجة أخرى.

***تعتبر الحاجات البشرية هي المحرك الأساسي لكل نشاط**

لأن التفسير النهائي لأي نشاط اقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية.

تنقسم وسائل إشباع الحاجات إلى :

١) **سلع استهلاكية :** وهي الوسائل الصالحة مباشرة لإشباع الحاجات.

٢) **سلع إنتاجية :** هي الوسائل التي تصلح لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة.

***التقسيم بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية لا يرجع إلى خصائص السلعة ذاتها لأنه يرجع إلى الوظيفة التي خصصت لها، فقد تكون استهلاكية وإنتاجية حسب الفرصة المخصصة لها، فالبترول مثلاً إذا استخدم للتدفئة في المنزل اعتبر سلعة استهلاكية ولكنه إذا استخدم كوقود لإدارة المصنع فإنه يصبح سلعة إنتاجية.**

*** مياه نهر النيل سلعة إنتاجية واستهلاكية في وقت واحد** لأنها إذا استخدمت للشرب في المنازل تعتبر سلعة استهلاكية وإذا استخدمت في ري الأرض الزراعية فإنها تصبح سلعة إنتاجية.

• الموارد: هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريق مباشر أو غير مباشر.

- **تنقسم الموارد حسب تجددها إلى :** (متجددة – فانية)
- **تنقسم الموارد حسب ندرتها إلى :**

موارد حرة (غير اقتصادية)	موارد نادرة (اقتصادية)
هي تلك الموارد الموجودة بكميات غير محدودة أي بكمية أكبر بما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها. – لا يهتم بها علم الاقتصاد – لا تثير مشكلة اقتصادية – مثل الهواء والشمس	المقصود بالندرة هنا الندرة النسبية بمعنى أن يوجد المورد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها – يهتم بها علم الاقتصاد – تثير مشكلة اقتصادية – مثل البترول– المعادن

تنقسم الموارد حسب طبيعتها إلى :

موقع ايجى فاست التعليمي

– **موارد طبيعية :** مناجم غابات ثروات معدنية.

– **موارد بشرية :** القوى البشرية الإنتاجية كالمعلم والطبيب.

– **موارد مصنوعة (رأس المال) :** من تفاعل الإنسان مع الطبيعة.

علل : أهمية المعلومات لأي نظام اقتصادي ؟

لأنه كلما زاد حجم المعلومات المتوفرة عن حاجات المجتمع وموارده زادت قدرة النظام على : الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. اتخاذ قرارات رشيدة لحل المشكلة الاقتصادية. إشباع الحاجات.

علل: المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة ؟

لأنها تعني تعدد الأهداف وندرة الموارد وهنا تظهر مشكلة الندرة والاختيار أو تكلفة الفرصة الضائعة.فاختيار تحقيق هدف يعني التضحية بأهداف أخرى كان يمكن تحقيقها بنفس الوسائل.

• مجالات الاقتصاد:

١–**الاقتصاد الكلي أو التجميعي:** يتناول المستويات العامة للنشاط الاقتصادي.

٢–**الاقتصاد الجزئي أو الوحدي:** يتناول دراسة الوحدات الاقتصادية من مستهلكين ومنتجين.

٣–**اقتصاديات الرفاهية :** يتناول تقييم السلوك الاقتصادي في ضوء تحقيق معايير الكفاءة.

٤–**اقتصاديات النمو والتنمية :** ينظر إلى المستقبل وما نعد له من إمكانيات للنمو والتنمية

الفصل الثاني "عناصر الإنتاج"

يفضل الاقتصاديين المحدثين تقسيم عناصر الإنتاج إلى مجموعتين هما (العمل– رأس المال) لأن الاتجاه المعاصر يرى الطبيعة غير متميزة عن رأس المال.

١• العمل: هو الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية يقصد إنتاج السلع والخدمات.

علل : العمل هو العنصر الإيجابي في عملية الإنتاج ؟

لأن الإنتاج لا يتم إلا عن طريق الجهد الذي يبذله الإنسان، فالاقتصاد مثل كافة العلوم الأخرى لم يقم إلا بالإنسان وللإنسان.

خصائص العمل :

– **نشاط واع :** فالإنسان يعيش في الطبيعة وهو وحده الذي يعيها و يطورها.

نشاط إرادي : حيث يقوم الإنسان بالحساب الاقتصادي ويقارن بين عائد العمل وتكلفته.

– **العمل مؤلم بطبيعته :** مصدر للألم لما يسببه العمل من إرهاق بدني وعصبي وذهني لكنه مصدر للمتعة والسعادة أيضاً عندما يرى العامل نجاحه وما ينجزه من تحقيق الذات.

– **العمل مجهود غائي:** لأنه يهدف إلى إنتاج السلع والخدمات فإذا كان الجهد الذي يبذله الإنسان لا يهدف للإنتاج فإنه لا يعتبر عملاً بالمعنى الاقتصادي.

***أنواع العمل :**

– **أعمال يدوية :** تعتمد على الجهد العضلي إلى حد كبير ولا تخلو من الجهد الذهني.

– **أعمال ذهنية :** تستند على التفكير والمعرفة (ولا تخلو من الجهد العضلي).

*** لا يمكن الفصل بين الأعمال اليدوية والأعمال الذهنية** لأنه لا يوجد عمل يدوي **يعتمد على الجهد العضلي دون استخدام الملكات الذهنية وبالمثل لا يوجد عمل ذهني لا يتطلب أي جهد بدني.**

٢• الطبيعة : هي كل الموارد والقوى التي يجدها الإنسان دون جهد من جانبه وهي هبة من الله ومحدودة الكمية مثل (المناجم – مساقط المياه – الغابات...الخ).

ما نتائج : أن الأرض هبة من الله محدودة الكمية ؟

– تثير مشكلة اقتصادية. – يهتم بها علم الاقتصاد. – أصبحت مصدر للتشاؤم.

علل: تؤثر الموارد الطبيعية تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي للإنسان ؟

لأن الموقع والمكان والموارد المتاحة من أراضي أو مناجم تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي، ولكن الإنسان استطاع التغلب على قيود الموقع أو المكان عن طريق التجارة الدولية.

* **خصائص الطبيعة : ١- فكرة الحق:** هى فكرة قانونية تمكن صاحبها من التصرف فى الموارد. **٢- هبة من هبات الله .** **٣- غير قابلة للهلاك.**

* **توجد في مصر وزارة لشئون البيئة لأن الموارد الحرة كالهواء والماء لا تخضع لأي سيطرة لاستخدامها فيجب علي الحكومة الحفاظ علي البيئة.**

٣• رأس المال: مجموعه غير متجانسة من الآلات والادوات التى يؤدى استخدامها فى عملية الانتاج الى زيادة الإنتاجيه فلى العمل وخلق المزيد من السلع والخدمات **وينقسم ل:**

- **راس المال الثابت:** يستخدم مرات عديدة فى الانتاج دون ان يفقد خصائصة الاساسية مثل: الالات والادوات والتجهيزات الفنية والإنشائات يطلق عليه: الاصول الانتاجية.
- **راس المال المتداول:** يستخدم مرة واحدة فى عملية الانتاج يفقد بعدها شكلة الاول ويختفى فى السلعة المنتجه كجزء منها مثل: المواد الاولية والوسطية والوقود يطلق عليه: راس المال الجارى.

خصائص راس المال:

١- من صنع الانسان: حيث يعتمد تكوين راس المال على الادخار.

٢- قابل للهلاك: ومن ثم ينبغى تجديده.و يتعرض راس المال الثابت لنوعين من الاستهلاك

- **استهلاك مادى:** يرجع لاستخدام راس المال فى الانتاج يودى الى هلاكة ماديا فالالات يصيبها التلف والتاكل .

استهلاك اقتصادى: يرجع الي ما يحدثة التقدم الفنى يؤدى لظهور الالات جديدة قادرة على الانتاج بتكاليف اقل وتغير الأذواق... يؤدى الي تقلص الطلب على السلعة.

الفصل الثالث "الدخل القومي"

• هو مجموع الدخول المكتسبة لجميع افراد المجتمع ومشروعاته خلال سنة مقابل إسهامها فى العملية الانتاجية.... وينقسم الدخل القومي الي نوعين:

الدخل القومي النقدي: هو كمية النقود التى يتم الحصول عليها مقابل الإسهام فى العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية تقدر غالبا بسنة.

٢- الدخل القومى الحقيقي: هو مقدار ما يحصل عليه أفراد المجتمع من السلع والخدمات مقتبل الدخل النقدى.

* **تعد الأسعار همزة الوصل بين الدخل الحقيقي والنقدى**

اذا ارتفعت الاسعار....انخفض الدخل الحقيقى والعكس صحيح.

* **علل ليس كل ما يحصل علية الافراد يعتبر دخلا فى مفهوم الدخل القومى ؟**

لأن العبرة بالدخول المكتسبة الناتجة عن المشاركة فى العملية الإنتلجية وتوجد دخول اخرى لا ترتبط بالإسهام فى الإنتاج....لا تدخل ف حساب الدخل القومي مثل المدفوعات التحويلية

* **المدفوعات التحويلية:** هى مدفوعات ليست مقابل خدمات انتاجية تم تأديتها وبالتالى لا تدخل ضمن حساب الدخل القومي.

سبب التسمية: لأن الدولة حصلتها من الأفراد فى صورة(رسوم وضرائب وجمارك) ثم حولتها لهم فى صور أخرى (تبرعات واعانة البطالة واعانة اجتماعية).

* **موارد الدخل القومي:**

١)الربح:العائد الذى يحصل علية صاحب الارض مقابل إسهامها فى العملية الإنتاجية.

٢)الفائدة:هى ما يدفع لصاحب رأس المال مقابل استخدامة او استعمالة وهى واجبة الأداء مهما كانت نتيجة هذا الاستعمال أو الاستغلال (المكسب او الخسارة).

٣)الأجر: هو الدخل الذى يحصل علية العامل مقابل عمل أو خدمة يقوم بها ويسمي (راتب-اتعاب-ماهية).

٤)الربح: المكافأة التى تمنح للعامل مقابل مشاركتة فى العملية الإنتاجية.

* **طرق قياس الدخل القومى(ثلاث طرق):**

١) طريقة الناتج القومى: هو مجموع ما أنتج فى الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة معينة...وقد يرتبط الإنتاج بالسلع المادية وغير المادية.

- **الازدواج المحاسبى:** هو جمع السلعة مرتين وهى خام وهي مصنعه (السيارات والحديد فالسيارات مصنوعه من الحديد).

* **لتجنب خطر الازدواج المحاسبي ينبغي أن يقدر الإسهام الإنتاجي للاقتصاد القومي وفقاً لما يسمى بالقيمة المضافة أو قيمة الإنتاج المضاف.**

* **الناتج القومي:** هو مجموع الإسهام الإنتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة معينة (**إذاحدث ازدواج محاسبي ستحسب السلع والخدمات مرتين ولن يظهر مفهوم الناتج القومي.**

٢) طريقة الأنصبة الموزعة : هي حساب الدخل القومي من حيث توزيعه على عناصر الإنتاج فيتم تقدير الدخل القومي بجمع دخول عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في النشاط الإنتاجي وتتمثل هذه الدخول في :

دخول العمل (الأجور – المرتبات – المكافآت) **دخول الملكية** (الأرباح – الفوائد – الريع) **و استبعاد المدفوعات التحويلية والكسب والخسارة الرأسمالية.**

٣) طريقة الإنفاق القومي : هو مجموع ما أنفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي وذلك خلال فترة زمنية معينة.

***الاستهلاك:** هو الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة **وهو نوعان:**

الاستهلاك الخاص: أي الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية.

الاستهلاك العام :هو إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية كالتعليم والصحة

* **الادخار:** هو عملية سلبية تمثل الجزء من الدخل الذي لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية (إذاً الإدخار = الدخل القومي – الاستهلاك)

* **الاستثمار:** يقصد به الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية في الفترات القادمة.

مفهوم متوسط الدخل : يقصد به ما حصل عليه كل فرد في الدولة من دخل في المتوسط خلال عام. يتم تقديره بالمعادلة التالية :

متوسط الدخل = (الدخل القومي للدولة في عام / عدد سكان الدولة في نفس العام)

الفصل الرابع "المالية العامة ودور الدولة"

المالية العامة: هي فرع علم الاقتصاد الذي يدرس دور الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وكيفية تمويلها عن طريق الإيرادات العامة وخاصة الضرائب.

اقتصاد السوق: يعني حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبتحكم في أسعار العرض والطلب.

الاقتصادالاشتراكي: يعني ملكية الدولة للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج في المجتمع.

المالية العامة والنظم الاقتصادية :

المالية العامة في الدول التي تأخذ بالنظام الاقتصادي الاشتراكي	المالية العامة في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الرأسمالي (اقتصاد السوق)
- لا تظهر المالية العامة للدولة لأن الدولة هي التي تتحكم في الأسعار. - يختفي أو يتضاءل دور السوق	- تظهر أهمية المالية العامة بشكل واضح لأن السوق لا يكفي لإشباع الحاجات لذلك تتدخل الدولة لتقديم قدر من الخدمات العامة والاجتماعية التي يعجز السوق عن تقديمها. - يلعب السوق دور رئيسي.

<u>أنواع الحاجات</u> : يمكن تقسيم الحاجات من حيث شيوع النفع إلى:

١) الحاجات الخاصة أو الفردية :- تخضع لمبدأ القصر أو الاستئثار.

- يمكن منع الآخرين من الاستفادة منها. - مد الخدمة إلى الغير يتطلب أعباء إضافية مثل (المأكل والملبس والمسكن).

٢) الحاجة العامة (الخدمات العامة) : وتنقسم إلى:

أ-**عامة مطلقة :** - متى توفرت يشيع نفعها على الأفراد. - لايمكن منع الآخرين من الاستفادة منها. مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية مثل (الأمن- العدالة).

موقع ايجي فاست التعليمي

ب-عامة تخضع لمبدأ القصر:

يمكن منع الآخرين من الاستفادة منها. مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية.

مثل : مد جسر على نهر لمزرعة خاصة.

٣) **حاجات اجتماعية :**

في ظاهرها فردية. مد الخدمة يتطلب أعباء إضافية.

تخضع لمبدأ القصر. لها نفع يعود على الآخرين ولا يمكن تجاهل أثره.

- مثل التعليم والصحة.

علل: قصور السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية؟

- لا يوجد بها دافع ذاتي يجعل الأفراد تعلن مسئوليتها عن القيام بها.
- طالب الخدمة هو الذي يتحمل تكلفتها. - لا يشاركه أحد في تحمل نفقاتها.
- لا يمكنه منع الآخرين من الاستفادة منها متى توفرت.

ولذلك كان لابد من تدخل الدولة باستخدام أسلوب السلطة أو القهر القانوني.

دور الدولة في النشاط الاقتصادي :

أ) إشباع الحاجات العامة والاجتماعية :

تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة والاجتماعية دون استبعاد السوق نهائياً، بل تعتمد عليه في إشباع جزء من الحاجات الاجتماعية.

ب) تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي: عن طريق:

- تحقيق مستوى معقول من النشاط الاقتصادي. - العمل على توفير فرص عمل.
- العمل على استقرار الأسعار. العملة الوطنية. - تحقيق التنمية الاقتصادية

ج)تحقيق عدالة التوزيع : عن طريق:

- تقريب الفوارق بين الطبقات.
- توفير فرص عمل متساوية لجميع المواطنين دون تمييز لأي سبب.
- مراعاة اختلاف الإسهام في الإنتاج فليس من يعمل كمن لا يعمل.

• أهم الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أ) بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج في المجتمع :

تكون غالبية وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة لأفراد أو جماعات وهذا يعني تراجع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى أقل حد ممكن، ويقوم هذا المبدأ على اليقين بأن الأفراد (القطاع الخاص) أكثر كفاءة من الدولة في إدارة موارد المجتمع مما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

ب) بالنسبة للهدف المباشر من القيام بعملية الإنتاج (أو الاستهلاك) : يعتبر تعظيم العائد الشخصي هو الهدف المباشر الذي يسعى كل فرد أو جماعة إلى تحقيقه عن طريق القيام بالنشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي، فالحافز الفردي والمبادرة الفردية يعتبران بمثابة المحرك الرئيسي لكل نشاط اقتصادي بشرط ضمان وجود المنافسة الحرة.

ج) بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات:

يعتمد المنتجون والمستهلكون في اتخاذ قراراتهم على آلية قوى السوق (أو آلية الائتمان) بهدف تعظيم عائدهم المادي.

• الخصخصة: تعني إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع. **ولها عدة** صور وأشكال.

أ)خصخصة الملكية : هي تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة (القطاع العام) إلى ملكية القطاع الخاص (أفراد أو جماعات).

ب) خصخصة الإدارة (عن طريق):

- **احتفاظ الدولة بالملكية والتعاقد مع القطاع الخاص** للقيام بمهام الإدارة بالكامل مثل تأجير الوحدات للقطاع الخاص أو إبرام عقود التوريد والخدمات مع القطاع الخاص.
- **احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة معاً** مع إجراء تغيير جذري في أسلوب الإدارة على نحو مماثل لأسلوب الإدارة في القطاع الخاص مثل (أساليب التعيين وإنهاء الخدمة- أساليب الثواب والعقاب).

ج) **السماح للقطاع الخاص بإنشاء وتملك وإدارة بعض المشروعات:**

مثل : (مشروعات إنشاء الطرق ومحطات توليد الكهرباء ومحطات مياه الشرب والصرف)

المالية العامة والديمقراطية السياسية:

*** ترتبط الديمقراطية السياسية في العالم بموضوع الضرائب لأن** المشاركة الشعبية في الحياة السياسية بدأت عندما أصرت الشعوب على عدم فرض ضرائب عليها دون موافقة ممثلي الشعب لذلك أقرت معظم الدساتير أن الضرائب لا تفرض ولا تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلي الشعب.

والشعوب أيضًا تختار الوجوه التي تنفق عليها هذه الضرائب حتى لا تهدر أموالهم في استخدامات لا فائدة من ورائها.

عناصر المالية العامة:

أولاً: النفقات العامة: هي المبالغ التي تنفقها الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعية.

- لا يجوز أن تنفق الدولة مبالغ لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد الذين يتمتعون بنفوذ سياسي

*** ظهرت في السنوات الأخيرة دعوة للحد من النفقات العامة... علل ؟**

- لتخفيف أضرار البيرقراطية ومظاهر عدم الكفاءة في الاجهزة الحكومية.

ثانيا: الإيرادات العامة:

هي مبالغ تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة لتغطية نفقاتها.

مصادر الإيرادات العامة:

١-**إيرادات الدولة من ممتلكاتها :** كقطاع البترول والثروات المعدنية.

٢-**الاقتراض العام (الدين العام):** وهو يبدو في ظاهره اختياري لكنه يخفي عنصراً من عناصر الإكراه لأن الدين العام يسدد غالباً من عائد الضرائب التي تفرض في المستقبل ولذلك يمثل الدين عام نوعاً من الضرائب المؤلة).

٣-**الرسوم:** تفرض مقابل خدمة يحصل عليها الفرد من الدولة لا تتناسب قيمتها مع تكلفة الخدمة فقد تكون قيمة الرسوم أقل أو أكبر من تكلفة الخدمة مثل استخراج جواز سفر أو رخصة قيادة.

٤-**الضرائب:** هي اقتطاع مالي من دخول ثروات الأشخاص الاقتصادية تحصل عليها الدولة جبراً منهم لما لها من سلطة سيادية وقانونية دون مقابل لدافعها حتى تتمكن من تحقيق أغراض السياسة المالية.

ما هي أهم المبادئ القانونية للضرائب ؟

- لاتفرض ضريبة إلا بمقتضى قانون عام ولا يعفى منها أحد إلا بقانون.
- المساواة بين الممولين في المعاملة أمام الضرائب.
- الضريبة إسهام من الأفراد في تحمل النفقات العامة وليست عقوبة عليهم

ما هي أهم مبادئ كفاءة السياسة الضريبية ؟

أ) مبدأ العدالة والمساواة : أي توزيع الأعباء الضريبية على الأفراد مع مراعاة ظروفهم النسبية من حيث قدرتهم على لادفع.

ب) مبدأ الكفاية: أن توفر الضرائب حصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة.

ج) مبدأ الملائمة : بمعنى أن يتم تحصيلها بالأسلوب والمواعيد المناسبة للممولين دون إرهاق أو تهاون.

د) مبدأ اليقين : بمعنى أن تتحدد القواعد الخاصة بفرض الضريبة وحسابها وتحصيلها بشكل واضح وسهل ودقيق.

س: كيف تطورت فكرة العدالة الضريبية ؟

الرأي القديم : يرى أن الضرائب ترتبط بالمنفعة، فالغني يدفع ضرائب أكثر من الفقير لأنه يحقق منفعة أكبر من خدمات الدولة في مجالات الأمن والعدالة والاستقرار.

الرأي الحديث: يرى أن الضرائب لا ترتبط بفكرة المنفعة وإنما بالقدرة على الدفع وتقاس القدرة على الدفع بما يحققه الممول من دخل سنوي، لذلك تتجه معظم الدول حالياً إلى ربط الضرائب بالدخل.

تقسيمات الضرائب :

الوعاء الضريبي	**على الأشخاص**	ومن أهمها ضريبة الرؤوس وهو شكل من الضرائب في الماضي.
	على الأموال	سواء كانت دخلاً أو مالاً منقولاً كالسيارة أو العقار.
الأسعار	**ضرائب نسبية**	يتحدد سعرها بنسبة معينة وثابتة من الوعاء الخاضع للضريبة
	ضرائب تصاعدية	أي تفرض بنسبة متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء الخاضع للضريبة فتكون علي شكل شرائح متصاعدة.
النوع	**ضرائب مباشرة**	تفرض على الدخل أو الثروة مثل : – الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص. – الضريبة على أرباح شركات الأموال كالشركات المساهمة
	ضرائب غير مباشرة	وهي تفرض على الدخل عند إنفاقه مثل : – الضريبة العامة على المبيعات – الضريبة الجمركية.

• **بدأت تتناقص أهمية الضريبة الجمركية في الآونة الأخيرة** بسبب الانخفاض المستمر في التعريفات الجمركية تنفيذاً لالتزام مصر باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: الموازنة العامة: هي الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة والموارد المالية التي ينتظر أن تحققها لفترة قادمة.

* **الحساب الختامي:** هو عبارة عن الإنفاق الفعلي والإيرادات التي حصلت في سنة مالية سابقة.

علل : عرض الحسابات الختامية على مجلس الشعب ؟

حتى تكتمل الرقابة الشعبية على الموازنة العامة لأن رقابة السلطة التشريعية للنشاط المالي للدولة تتحقق بدرجة أكبر بمراقبة الحسابات الختامية ومدى اتفاقها أو إنحرافها عن الموازنة العامة.

• **مبادئ الموازنة العامة :**

أ)مبدأ سنوية الموازنة : أي أن الموازنة توضع لسنة مالية قادمة لا أكثر

– لسهولة التنبؤ بالنفقات والإيرادات العامة. – إتاحة فرصة الرقابة المستمرة للمجالس الشعبية.

لاحظ أن: السنة المالية في مصر تبدأ في أول يوليو من كل عام.

ب)مبدأ وحدة الموازنة : أي يجب أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة حتى تعطي فكرة متكاملة عن نشاط الدولة.

ج)مبدأ عمومية الموازنة:تظهر الموازنة جميع النفقات والإيرادات بشكل مفصل دون إجراء مقاصة بين إيرادات أي مرفق ونفقاته.

د)مبدأ توازن الموازنة:هو أن تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة

س: أهمية احترام مبدأ توازن الموازنة ؟

لأن التهاون في تحقيق التوازن والإسراف في النفقات يؤدي إلى عجز الموازنات وبالتالي تلجأ الدول إلى إصدار النقود الورقية **مما أدى إلى :**

– ارتفاع معدلات التضخم. – اختلال مستويات المعيشة. – اختلال العلاقات الخارجية للدول.

• **البطالة:** هي عدم وجود فرص عمل لمن يرغب في العمل وقادر عليه.

• **التضخم:** ارتفاع ملموس ومستمر في الأسعار ناتج عن زيادة الطلب عن العرض.

• ماذا يحدث إذا مارسة الدولة دورها في غياب الديمقراطية السياسية؟

سوف تتحول السلطة في أيدي الاجهزة والمؤسسات إلى وسيلة لخدمة مصالحهم الخاصة باسم المصلحة العامة، وبذلك لابد من توافر الديمقراطية حتى لا تستخدم السلطة إلا فيها يعود بالخير على المواطنين.

الفصل الخامس "النقود والبنوك "

• نتج عن اكتشاف النق تطور الحضارة الإنساني ترشيد الإنسان لسلوكه الاقتصادي وتحقيق التقدم الاقتصادي.

• المقايضة: هي مبادلة شيء مقابل شيء آخر وهي الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل.

عيوب المقايضة :

– تفترض المقايضة توافقاً متزامناً في رغبات المتعاملين.

– لا تقدم وسيلة واضحة لتقييم السلع.

– لا تقدم وسيلة صالحة لاختزان القيم (علل) ؟

لأنه إذا زاد إنتاج الفرد يضطر إلى اختزان ثروته في شكل سلعة وقد تكون قابلة للتلف فيضطر إلى الإسراع في الاستهلاك دون حاجة إليها أو التنازل عنها دون مقابل مناسب.

مراحل تطور النقود :

١–**النقود السلعية:** هي سلعة ذات قبول عام تم استخدامها كمقياس للقيمة ووسيط في التبادل.

عيوب النقود السلعية :

– القابلية للسرقة. – القابلية للتلف أو الحريق.

– القابلية للموت مثل الحيوانات. – ضعف القابلية للتخزين.

٢- النقود المعدنية: تم استخدامها لتفادي عيوب النقود السلعية مثل:

الذهب والفضة فيسهل حملها ولا تتلف وتكون قابلة للتجزئة.

٣-النقود الورقية (البنكنوت) :

بسبب قيام التجار بإيداع الذهب والفضة لدى الصياغ والبنوك مقابل إيصالات أو أوراق تجارية، قبل التجار تسوية معاملاتهم فيما بينهم عن طريق هذه الإيصالات بدلاً من تداول الذهب والفضة وبذلك بدأت تظهر أوراق نقدية قابلة للتحويل في الحال لدى البنوك إلى ذهب أو فضة أصبحت هذه الأوراق تتداول في الأسواق وتقبل في التعامل بدلاً من الذهب والفضة.

٤-النقود الائتمانية (نقود الودائع) :

نتيجة توسع البنوك في نشاطها بحيث أصبح المتعاملون يقبلون ديون أو التزامات البنوك في تعاملهم نظراً لثقة الأفراد الكاملة في البنك فظهرت النقود الائتمانية أو نقود الودائع شكل جديد من النقود يرتبط بفكرة الدين أو الالتزام على البنوك.

العلاقة بين النقود الائتمانية والنقود الورقية تشبه العلاقة بين النقود الورقية والنقود الذهبية... علل ؟

ففي كلتا الحالتين تصدر البنوك نقوداً جديدة بناءًا على الاحتفاظ بالنقود القديمة في خزائنها.

أسباب ظهور المدفوعات الإلكترونية :

_ لتطور المعاملات الاقتصادية والمجتمع. – لتيسير المبادلات بين المتعاملين.

المدفوعات الإلكترونية تنقسم إلى :

أولاً: الوسائل الإلكترونية للمدفوعات :

تستخدم لتسوية المدفوعات المترتبة على التعاملات التي تتم بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم المؤسسات الاقتصادية والتجارية، أكثر هذه الوسائل انتشاراً البطاقات البلاستيكية ومنها :

١–**بطاقة الائتمان :** تمنح هذه البطاقات حاملها ائتمانا لمدة معينة وفقاً لشروط متفق عليها يستطيع أن يستخدمها لشراء ما يشاء من سلع وخدمات من السوق في الداخل والخارج.

وتلجأ الجهات المصدرة لهذه البطاقات إلى منح مزايا لحامليها مثل:

– إعفائهم من دفع فوائد لمدة محددة قد تصل إلى قرابة شهرين إذا سددوا قيمة الائتمان كاملة خلالها.

– لا يلتزم العميل بالسداد الكامل لقيمة الائتمان بعد انتهاء المدة السابقة بل وقد يسدد نسبة معينة تحددها الجهة المصدرة كأن تكون ٥% أو ١٠%.

– يستطيع العميل أن يستعملها في الشراء في الأسواق الخارجية أياً كانت العملة المستخدمة **علل** لأنه يسوى قيمة معاملاته في النهاية بالعملة الوطنية التي تصدر على أساسها البطاقة أي لا يلتزم بأن يسدد بالنقد الأجنبي.

٢-بطاقات الحسم (الخصم الفوري) :

وتختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمان في أنها لا تمنح حاملها ائتماناً بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك على الفور.

٣-بطاقات الصرف الآلي:

– بطاقات تعطي لصاحبها ميزة صرف النقود من شبابيك الكترونية.

– يستطيع حاملها أن يحصل على مقدار النقدية المتفق عليها من البنك في أي وقت حتى بعد إغلاق البنوك لأبوابها. – منتشرة بشكل كبير.

٤-البطاقات المدفوعة القيمة مقدماً:

وهي بطاقات تم دفع قيمتها مقدماً عند شرائها وتخزن فيها قيمتها وتكون من فئات مختلفة مثل البطاقات التي تستخدم في التليفونات ووسائل النقل وآلات التصوير الفوتوغرافي الأوتوماتيكية.. الخ وقد تستخدم هذه البطاقات لمرة واحدة أو عدة مرات حسب القيمة المخزنة فيها والغرض من الاستخدام ومدته.

ثانياً: النقود الإلكترونية . حتى الآن هي من نوعين :

الأولى : البطاقات الذكية : وهي بطاقات يثبت عليها شريط ممغنط ومثبت عليه شريحة إلكترونية أو أكثر تمثل حاسباً صغيراً مزود بذاكرة ويكون قادراً على تخزين واسترجاع البيانات المسجلة عليه ويتم تحميل هذه البطاقة بقيمة معينة من حساب العميل وكذلك كافة بياناته الشخصية لذلك عند التعامل يتم تمريره على آله قارئة له ويتم خصم قيمة التعاملات دون قيام المشتري بالتوقيع أو حمل ما يثبت شخصيته.

الثانية: النقود الرقمية: وهي النقود التي تأخذ صورة نبضات كهرومغناطيسية يحملها كارت ذكي أو على الهارد درايف للحاسب الشخصي ويقوم العميل بالضغط على أرقام معينة لتسوية المعاملات.

والواقع أن انتشار مثل هذه التطورات يحتاج إلى :

– بنية أساسية في الجهاز المصرفي. – بنوك متطورة.

– شبكات إلكترونية للتعاملات بين البنوك والمحلات التجارية .

– محال تجارية حديثة يتوفر لديها الوسائل الإلكترونية.

وظائف النقود :

١-لها قوة شرائية عامة:

لأن من يحوز النقود يستطيع أن يحصل على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للبيع، وكل فرد يعرض سلعة أو خدمة يقبل التخلي عنها مقابل النقود.

٢-وسيط في التبادل: هي الوظيفة الأساسية للنقود فالجميع يقبلون التنازل عن سلعهم وخدماتهم المعروضة للبيع مقابل النقود.

٣-مقياس للقيمة: السلع غير متجانسة لذلك لابد من إيجاد وحدة لقياس اختلاف السلع، وتفيد النقود مقياساً في تقدير مختلف السلع والخدمات.

-مخزن للقيمة: لأنها تمكن صاحبها من الحصول على السلع والخدمات المعروضة للبيع في الوقت الحاضر وكذلك في المستقبل، وشرط هذه الوظيفة تمتع النقود بالاستقرار في قيمتها

النقود والقبول العام:

تعريف النقود : ي كل شيء يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع ويقوم بوظائف (وسيط في التبادل – مقياس للقيمة – مخزن للقيمة) في آن واحد.

فالنقود تقبل في التعامل لاعتقاد كل فرد أنها تتمتع بالقبول العام لدى كل فرد آخر فكل فرد يقبل التعامل بها لأنه يعتقد أن غيره سوف يقبلها منه وبالتالي يقبلها الجميع.

ماذا يحدث إذا : لم تتمتع النقود بالقبول العام من أفراد المجتمع ؟

– لن يكون لها قوة شرائية.

– أن تقوم بوظائفها كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن للقيمة.

– لن يتعامل الأفراد بها لعدم وجود ثقة في قبول الآخرين لها.

• **البنوك :** هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات.

*** بم تفسر: البنوك مؤسسات مالية وسيطة ؟**

مؤسسات مالية : لأنها تتعامل في الأموال أي تقوم بالإقراض والاقتراض.

مؤسسات وسيطة : لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين والمستثمرين.

*** ما هي فائدة (الوساطة المالية) فائدة البنوك ؟**

– تحقق منفعة كبيرة للاقتصاد القومي وفائدة مباشرة للمدخرين والمستثمرين فعن طريقها يتم تجميع أحجام كبيرة من المدخرات من صغار المدخرين.

– تسهل الاتصال بين المدخرين والمستثمرين فالمدخر يضع مدخراته في البنك دون البحث عن مستثمر، والمستثمر إذا احتاج إلى قرض يتوجه إلى البنك دون أن يبحث عن مدخر.

أنواع البنوك :

البنوك المركزية : تأتي على رأس الجهاز المصرفي في الدول المختلفة.

– يقوم بوظائف مركزية ذات أهمية حيوية مثل:

١. إصدار النقود . ٢. بنك الحكومة.

٣. بنك البنوك. ٤. وضع وإدارة السياسة النقدية في الدولة .

البنوك التجارية :

– بنك عام النشاط وغير متخصص ؟ **لأنها** تتلقى الإيداعات وتمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية .

– يقوم نشاطها على التمويل قصير الأجل.

– لم تعد تقتصر وظائفها على الوظائف النقدية أو التمويلية.

البنوك المتخصصة :

تتخصص في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط

مثل : البنوك العقارية / الزراعية / الصناعية... الخ

البنوك الاستثمارية : هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من طرح السندات بالسوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين .

– تقوم على التمويل طويل الأجل. – تنتشر في الدول المتقدمة.. كالولايات المتحدة

وأدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما :

البنوك الشاملة : هي بنوك لا تتقيد بالتعامل في نشاط معين أو في منطقة أو إقليم معين، تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البنوك الإلكترونية : وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الإنترنت، حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الإلكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

ما نتائج إسراف البنوك في إصدار النقود الورقية ؟

١- إفلاس البنوك. ٢. ضياع حقوق الأفراد.

٣. عدم ثقة الأفراد في البنوك. ٤. وضع القيود على إصدار النقود الورقية.

٥. قصر إصدار النقود الورقية على أحد البنوك فقط (البنك المركزي فيما بعد).

موقع ايجى فاست التعليمي

الغطاء النقدي: وهو ضرورة توافر نسبة من الذهب وأنواع معينة من السندات والأوراق ذات القيمة المستقرة مقابل إصدار النقود الورقية من جانب البنك المركزي.

النقود الورقية في مصر:

– ارتبط إصدار النقود الورقية في مصر بإنشاء البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ وكانت النقود الورقية التي يصدرها البنك اختيارية.

– قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أصدر أمر بان يكون لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري نفس قيمة النقود الذهبية، كما حرر البنك من تحويل السند الذي يصدره إلى ذهب.

– في عام ١٩٥٧ أطلق اسم البنك المركزي رسمياً على البنك الأهلي وتأكد إشراف الحكومة عليه.

– في عام ١٩٦١ أنشئ البنك المركزي المصري واستقل عن البنك الأهلي وأصبح له وحده الحق في إصدار النقود الورقية في مصر.

البنوك والنقود الائتمانية : إذا كانت النقود الورقية قد غيرت من شكل النقود المعدنية بإصدار أوراق البنكنوت باعتبارها بديل عن الذهب والفضة الموجودة في خزائن البنك فإن النقود الائتمانية قد فعلت نفس الشيء للنقود الورقية، قيام الأفراد بإيداع نقودهم الورقية في البنوك والتعامل فيما بينهم عن طريق الشبكات.

علل: النقود الائتمانية لم تصل بعد إلى مرحلة النقود الورقية ؟ لأنها

غير إلزامية : لأن الفرد حر في تسويه حقوقه أما عن طريق الشيك أو بالنقود الورقية.

غير نهائية: يمكن تحويلها إلى نقود ورقية.

أما النقود الورقية :

إلزامية : أي جميع الأفراد ملزمون بالتعامل بها بحكم القانون.

نهائية: لا يمكن تحويلها إلى ذهب.

المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية :

إلى جانب البنوك هناك مؤسسات مالية أخرى تعميل في مجال الوساطة في التمويل ومنها : (شركات التأمين – شركات توظيف الأموال – صناديق الإدخار والمعاشات – صناديق الاستثمار).

تعريف الأسهم والسندات والفرق بينهما :

السهم	السند
- صك أو ورقة مالية تمثل حصة الشريك في رأس مال الشركة المساهمة	**- صك أو ورقة مالية تمثل دينا لصاحبها تجاه الشركة المصدرة لها ويعتبر بمثابة قرض طويل الأجل**

– يحق لحامل السهم الاشتراك في إدارة الشركة أو الرقابة عليها بينما ليس لحامل السند هذا الحق.

– يحق لحامل السهم الحصول على أرباح إذا حققت الشركة أرباحاً فإذا لم تحقق فلا يحدث أي شيء، أما حامل السند فله الحق في الحصول على فائدة ثابتة سنوياً.

– لا يحق لحامل السهم استرداد قيمة أسهمه طالما ظلت الشركة باقية ويظل شريكاً، بينما يحق لحامل السند استرداد قيمة سنده في الميعاد المحدد وتنقطع صلته بالشركة.

– لا يحق لحملة الأسهم في حالة حل الشركة وتصفيتها استرداد قيمتها إلا بعد حصول حملة السندات على قيمة سنداتهم والفوائد.

• سوق الأوراق المالية : قطاع مالي ينظم عملية إصدار وتداول الأوراق المالية من الأسهم والسندات وينقسم إلى سوقين رئيسين هما:

سوق الإصدار {الأولية}	سوق التداول أو البورصة
هو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة من خلال الاكتتاب. الاكتتاب: طرح الأوراق المالية للبيع وعرضها علي الراغبين وفقا للقانون	هي السوق التي يتم فيها تجميع العارضون والطالبون للأوراق المالية التي سبق إصدارها وهي نوعان: سوق نظامية: داخل البورصة لتداول الأوراق المالية المستوفاة للشروط. سوق غير نظامية: لتداول الأوراق لمالية غير المستوفاة للشروط.

أهم وظائف البورصة :

– تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار.

– توفير سوق دائمة ومستقرة للتعامل.

– توفير السيولة لحائزي الأوراق المالية.

– توفير الضمانات اللازمة لإتمام الصفقات.

– توفير مؤشرات عن حقيقة حجم النشاط ومستوى أداء الاقتصاد القومي.

موقع ايجى فاست التعليمي

الفصل السادس " العلاقات الاقتصادية الدولية "

علل : العلاقات الاقتصادية علاقة انتقال ؟ لأنها تشمل :

– انتقالات السلع فيما بين الدول وهو ما يعرف (بالتجارة الدولية)

– انتقال عناصر الإنتاج كالعنصر البشري ينتقل بشكل مؤقت كالسياحة أو دائم كالهجرة أو الانتقال للعمل.

– انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمار أو قروض أو منح.

ما هي خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

– وجود الحدود السياسية. – اختلاف العملات.

– اختلاف اللغة والعادات والقيم. – ارتفاع تكاليف النقل.

ميزان المدفوعات : سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات أو العمليات الاقتصادية التي تتم ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في العالم الخارجي خلال سنة.

أقسام ميزان المدفوعات:

أولاً: ميزان أو حساب العمليات الجارية:

أهم قسمي ميزان المدفوعات لأنه يتعلق بالصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تؤثر تأثيراً بالغاً على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة.

ثانياً: ميزان العمليات الرأسمالية:

يتضمن هذا الميزان العمليات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال بين الدول.

• تختلف صور انتقالات رؤوس حسب دوافعها ؟

١–القروض قصيرة الأجل: تنتقل من دولة لأخرى بقصد :

– تسوية العجز أو الفائض في علاقاتهم التجارية الخارجية.

– تشجيع صادرات الدولة عن طريق منح الدول المستوردة قروض قصيرة الأجل لتتمكن من الاستيراد منها وبالتالي زيادة التبادل التجاري بينهما.

٢–القروض طويلة الأجل: ترتبط بالمشروعات الاستثمارية لأن تمويل هذه المشروعات يحتاج فترة زمنية طويلة قبل أن تبدأ في الإنتاج وبالتالي توفير القدرة على السداد.

٣–الاستثمارات المباشرة: تعتبر من أهم صور انتقالات رؤوس الأموال لأنها تمثل حقوق ملكية وبالتالي تتضمن مشاركة في الإدارة والأرباح والخسائر.

٤-المساعدات الاقتصادية للتنمية :

انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية تقدمها الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية ؟

أ- لمساعدتها في التنمية.

ب- مواجهة ظروف خاصة مثل الكوارث الطبيعية.

• تختلف المساعدات الاقتصادية عن القروض ؟

لأنها تضمن التزاما على الدولة المستفيدة برد المبالغ التي حصلت عليها.

• تطور النظام الاقتصادي العالمي (العولمة) :

تعريف العولمة: تعني أن كل كيان اقتصادي يتكامل ويندمج مع غيره من الكيانات ليتكون من الكل مجموع اقتصادي على مستوى العالم يخضع لنفس القوانين والقواعد بغض النظر عن خصوصية هذه الكيانات سواء كانت متقدمة أو متخلفة غنية أو فقيرة.

• التغيرات والتطورات التي رافقت العولمة:

حدوث تحولات عديدة في هيكل الإنتاج العالمي ذاته واستخدام أشكال جديدة من المواد الأولية تحل محل المواد التقليدية.

- ظهور ثورات علمية عديدة خاصة في مجال الزراعة (كالهندسة الوراثية) والتكنولوجيا الحيوية.

- ازدادت حركات رؤوس الأموال بين الدول لتصل إلى عدة أضعاف حركة التبادل التجاري بسبب التقدم في وسائل الاتصال.

- تحرير الاقتصاد الوطني والتخلص التدريجي من القيود والعقبات التي كانت تعترض طرق التجارة الدولية.

• الدول النامية والعولمة

على الدول الساعية للتقدم أن:

- تهتم بتنمية مواردها البشرية عن طريق الاهتمام بالتعليم وجودته.
- الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير.
- تطوير إنتاجها كما ونوعاً
- خلق طلب متميز لدى القطاعين العام والخاص على المنتج التعليمي والبحث العلمي.
- خلق تكامل اقتصادي فيما بينها وخاصة الدول العربية.
- تحسين قدرات أفرادها من خلال تعلم المهارات المهنية واللوجستية التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل سواء في الداخل أو الخارج.

• القوى الاقتصادية في العالم بداية الألفية الثالثة

شمال متقدم	جنوب متخلف
مثل اليابان وأوربا والولايات الأمريكية وكندا	شرق ووسط وجنوب أسيا وقارة أفريقيا وقارة أمريكا اللاتينية.
وتتميز بـ.. ١-تطور هياكلها الاقتصادية ٢-معدلات مرتفعة للنمو. ٣-دخول مرتفعة لمواطنيها	تعاني من : ١-التخلف لهياكلها الاقتصادية. ٢-معدلات منخفضة للنمو. ٣-دخول منخفضة لمواطنيها. يوجد استثناء لبعض الدول مثل: - الصين النمور الأسيوية. - جنوب أفريقيا. - بعض الدول العربية البترولية.

موقع ايجى فاست التعليمي

• فقر مدقع :

الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بلغ عددهم ١.٢ مليار نسمة أي ٢٠% من سكان العالم البالغ ٦ مليار كذلك ترتفع نسبة الفقراء... الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد... إلى ٥٠% (حوالي ٣ مليار نسمة).

• مجموعة السبعة:

هي الدول ذات الدخل الأكبر على مستوى العالم

- تشمل (الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا – المملكة المتحدة – فرنسا- إيطاليا – كندا)
- يتراوح دخل الفرد سنوياً في هذه الدول ما بين ٣٧٦١٠ دولار كأعلى دخل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢١٥٦٠ دولار كأدنى دخل في إيطاليا.
- تجتمع بشكل دوري للتنسيق فيما بينها بخصوص مواقفها من كل ما يجري في العالم باعتبارها المحتكرة لقرابة ثلثي دخل العالم بأسره وأقل قليلاً من نصف حجم تجارة العالم في السلع.

متوسط دخل الفرد في مصر :

- حوالي ١٣٩٠ دولار سنوياً لكن بحساب القوى الشرائية الحقيقية يرتفع متوسط الدخل إلى ٣٤٩٠ دولار.